



FranceTNP2010
من الالتزام إلى التنفيذ
نيويورك 28/3 مايو 2010



تنفيذ فرنسا بالأرقام

عدم الانتشار

23 مليون يورو

هو مبلغ المساهمة الإجمالية لفرنسا في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 2009 وتتكون هذه المساهمة مما يلي:

- 17 مليون يورو من المساهمة في الميزانية العادية،
- 4 مليون يورو من المساهمة التطوعية،
- 2 مليون يورو من المساهمات في الميزانيات الأخرى (مساهمات مالية وبالموظفين)

1.5 مليون يورو

قدمت فرنسا للوكالة الدولية للطاقة الذرية مساهمات تطوعية (مالية وعينية) قدرت سنة 2008 بـ 1.5 مليون يورو، في إطار البرنامج الفرنسي لدعم الضمانات.

6.24 %

حصة مساهمة فرنسا في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

25 مليون يورو

هو مبلغ المشاركة المنتظرة للاتحاد الأوروبي في مشروع بنك الوقود، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

347

هو عدد عمليات التفتيش الدولية التي أجريت على المنشآت الفرنسية في إطار معاهدة أوراتوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 2009، أي ما يطابق 1434 شخص / أيام التفتيش.

12 قرار صادر عن مجلس الأمن

يندد بالانتشار النووي منذ سنة 2004، صوتت فرنسا لصالحها كلها.

100 دولة

أعطت فرنسا ضمانات الأمن السلبية لقرابة مائة دولة في إطار بروتوكولات المعاهدات الخاصة بإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل.

500

موظف حكومي مكونين منذ 10 سنوات. تساهم فرنسا في تكوين عالي المستوى للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، طبقا لمحاور العمل الجديدة للاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

نزع السلاح

300 رأس نووية

هو إجمالي سقف الأسلحة النووية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية الفرنسية يوم 21 مارس/آذار 2008. وفرنسا هي أول دولة حائزة للأسلحة النووية التي نشرت تفاصيل ترسانتها النووية الكاملة. إن الأرقام، في حالة تواجدها، المدلى بها من طرف القوى النووية الأخرى، تتضمن فقط عدد الأسلحة التشغيلية المنتشرة، وهي لا تأخذ في الاعتبار الأسلحة الاحتياطية والأسلحة في طور التفكيك والأسلحة المسماة تعبوية.

1992

توقفت فرنسا عن إنتاج البلوتونيوم المستعمل في الأسلحة النووية ؛ واتخذت إجراء مماثلا سنة 1996 فيما يتعلق باليورانيوم العالي التخصيب لأغراض صنع الأسلحة النووية.

1998

تاريخ تصديق فرنسا والمملكة المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإلى يومنا هذا، من بين القوى النووية، فقط فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا هي التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

33% -

سنة 2008، أعلنت فرنسا تقليص ثلث منظومتها الجوية من ضمن قوتها الردعية.

2 مليار يورو

هو المبلغ الذي أدته فرنسا لتفكيك منشآتها القديمة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وتبلغ التكلفة الإجمالية للتفكيك حوالي 6 مليار يورو: وهو ما يطابق سعر حاملتين للطائرات.

100 مليون

هو عدد أطنان ثاني أكسيد الكربون التي لا ترسل في الفضاء كل سنة بفضل المجال الكهرونووي الفرنسي.

0.2%

هي نسبة الناتج الإجمالي المحلي لفرنسا الذي يمثل اليوم مجهودا في الميزانية لفائدة الردع النووي (بلغ 0.48% في الفترة ما بين 1960 و 2000، ليصل إلى قيمة قصوى هي 1.06% سنة 1967).

50% -

انخفضت ميزانية الردع النووي بالنصف خلال مدة 20 سنة.

50%

قلصت فرنسا بالنصف عدد وسائل إيصالها بين سنة 1985 واليوم.

50%

قلصت فرنسا ترسانتها بالنصف في ظرف عشر سنوات تقريبا.

75% مليون يورو

هي الكلفة الإجمالية للتخلص من النشاط النووي في هضبة ألبيون، وانتهت يوم 25 فبراير/شباط 1998.

50% -

قلصت فرنسا عدد وسائل إيصالها بالنصف من سنة 1985 إلى يومنا هذا.

16

محطة مراقبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من طرف مفوضية الطاقة الذرية على التراب الوطني. وفي إطار اتفاقات التعاون مع الدول الأجنبية، تشيد مفوضية الطاقة الذرية 8 محطات أخرى عبر العالم.

استعمالات سلمية للطاقة النووية

58 مفاعلا

في حالة تشغيل،

الثانية

تحتل فرنسا المرتبة الثانية في إنتاج الكهرباء النووية في العالم بعد الولايات المتحدة.

4

مفاعلات أوروبية للضغط (EPR) هي في طور البناء في العالم.

100 مليون

هو عدد أطنان ثاني أكسيد الكربون التي لا ترسل في الفضاء كل سنة بفضل المجال الكهرونووي الفرنسي.

78%

نسبة الكهرباء المنتجة في فرنسا من أصل نووي.

9 اتفاقات-إطارية للتعاون

موقعة سنة 2008 مع بلدان أخرى ؛

157

من الطلاب أو الشباب الحرفيون أو الباحثون الذين استفادوا من المنح في المجال النووي المدني، إما كليا أو جزئيا، مولتهم الحكومة الفرنسية منذ سنة 2006.

2 X

عدد التكوينات التي تمنحها فرنسا في المجال النووي تضاعف سنة 2009، ليصل إلى 23 تكويننا لمدة طويلة و 44 تكويننا على المدى القصير.

100 %

في فرنسا، يتم التصريح بجميع المواد المدنية للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية "اوراتوم". وتمثل فرنسا أكثر من ثلث مجهود التنقيش الذي تقوم به المفوضية الأوروبية، بسبب أهمية برنامجها الكهرونووي.